الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة ٩٢
الأربعاء، ١٢ آذار/مارس ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البندان ٣٣ و ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل بضعة أيام فقط مرة أخرى ناشد المجتمع الدولي، وبصفة خاصة شعوب الشرق الأوسط، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يتحمل مسؤوليته عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لأن تعدل إسرائيل عن قرارها ببناء مستوطنات جديدة في منطقة جبل أبو غنيم، جنوب القدس. وكان من المأمول فيه أن يؤكد مجلس الأمن تأكيدا قاطعا بأن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مشروع وبأن بناء مستوطنات جديدة غير جائز، وأن يطلب من الحكومة الإسرائيلية أن تكف عن القيام بأي عمل من أعمال استفزاز يمكن أن تعرض للخطر عملية السلام وأمن المنطقة.

وعلى النقيض من إرادة المجتمع الدولي، فإن مجلس الأمن منح، مرة أخرى، الأمان من العقاب لأعمال الدولة القائمة بالاحتلال. ومرة أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية، ممارسة لحق النقض البالي وغير الديمقراطي، كشفت عن افتقار المجلس المتزايد إلى المصداقية وعدم فعاليته ومعاييره المزدوجة، ذلك الجهاز الذي أناط به مؤسسو الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

قررت حكومة الولايات المتحدة أن تستخدم حق النقض ضد مشروع القرار، وبذلك أعادت تأكيد تأييدها المطلق للسياسة العدوانية والمعادية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية. وقد جاء هذا في تناقض صارخ مع اتخاذ الولايات المتحدة للوضعة المتكلفة المعتادة بوصفها حامية السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي تستخدمه في كثير من الأحيان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو في تقويض سيادتها.

وقد حاولت الولايات المتحدة أن تقنع الرأي العام العالمي وشعوب الشرق الأوسط بأن توازن ومصداقية عملية السلام في المنطقة من شأنهما أن يتأثرا باعتماد مجلس الأمن مشروع قرار من ذلك النوع أو أي نوع آخر، بغية تبرير الفيتو الذي مارسته ضد مشروع قرار يدعو إسرائيل إلى الكف عن القيام بأي عمل أو تدبير يغير

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الحقائق في الميدان أو يمس بالمركز النهائي للمفاوضات وإلى تحاشي الأعمال التي من شأنها أن تؤثر تأثيرا سلبيا على عملية السلام.

ومن الواضح أن المسألة مسألة مصالح غير مشروعة وليست مسألة مبادئ.

إن الذين مارسوا حق النقض، في غضون أقل من عامين، لمشروعي قرارين في مجلس الأمن بشأن الحالة في الأراضي العربية المحتلة لا يمكنهم إخفاء حقيقة أن القرار الذي اتخذته إسرائيل بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ يشكل انتهاكا فاضحا للمبادئ الأساسية لعملية السلام في الشرق الأوسط وللقانون الدولي ولأبسط القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك القواعد المكرسة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧.

إن سياسة إسرائيل العدوانية إزاء الأراضي العربية المحتلة تشكل أيضا انتهاكا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الحالة في الأراضي العربية المحتلة وقضية فلسطين. وإن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، تم تأييده في ٢٤ قرارا صادرا عن مجلس الأمن. وإن كون المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تشكل انتهاكا وردت إشارة إليه في عدد من قرارات مجلس الأمن بما فيها القرارات ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠). وقد تم الاعتراف بوضوح في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠) بأن أي عمل أو تدبير تتخذه إسرائيل لتغيير الوضع القانوني أو التشكيل الديمغرافي لمدينة القدس لاغ وباطل قانونا.

كل هذه الحقائق لا يمكن انكارها، والواقع أن المسألة مسألة مبادئ مشروعة وليست مسألة مصالح.

وتضم كوبا صوتها إلى صوت المجتمع الدولي في إدانة هذا الاعتداء الإسرائيلي الجديد على شعب فلسطين وعلى القدس المحتلة. وتؤيد كوبا الموقف العادل للدول العربية في مواجهة الأعمال الإسرائيلية التي تنتهك اتفاقات مدريد والخليل وهي أعمال تعرض للخطر عملية السلام في الشرق الأوسط.

وتأمل كوبا أن الجمعية العامة، وهي الجهاز الجامع الوحيد لهذه المنظمة وأرفع محافلها، سوف تتخذ، بالشفافية والمسؤولية المطلوبتين لصون السلم والأمن

الدوليين وعملية السلام في الشرق الأوسط، موقفا حازما وتستجيب الاستجابة الملائمة التي عجز مجلس الأمن عن إعطائها.

وتأمل كوبا أن تؤكد الجمعية العامة إرادة المجتمع الدولي ضد حق الفيتو غير الديمقراطي واستخدامه التعسفي.

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتابع العالم بقلق بالغ التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط، حيث عملية السلام، التي أتاحت الأمل في حل القضية الفلسطينية وفي احلال السلام في المنطقة، تواجه مرة أخرى الصعاب.

لقد وافقت الحكومة الإسرائيلية مؤخرا على بناء مستوطنة يهودية جديدة في القدس الشرقية، عشية المرحلة النهائية لمحادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل لتحديد وضع القدس.

إن هذا القرار يكشف عن النية الخفية لاسرائيل لاحتلال القدس الشرقية إلى أجل غير مسمى، لأنه يرمي إلى تغيير مركز القدس. ويبين قرار الحكومة الاسرائيلية السبب في عدم التمكن حتى الآن من تحقيق السلام في الشرق الأوسط على الرغم من الكفاح العادل للدول العربية والدعم المخلص الذي قدمته لها الشعوب المحبة للسلام في العالم طيلة سنوات عديدة.

إن سياسة الاستيطان التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية غير قانونية في ضوء القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتبقى هذه السياسة إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض طريق عملية السلام في الشرق الأوسط.

وكما نعلم جيدا، يعلمنا تاريخ البشرية انه لا سلام في الأراضي المحتلة. ومع ذلك، قال رئيس وزراء اسرائيل إن بناء المستوطنة اليهودية لا يرمي إلى قتل عملية السلام وإنما إلى احيائها. إن هذا التصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلي يخيب بشدة آمال شعوب العالم التي ترغب مخلصة في استتباب السلام والاستقرار في المنطقة.

إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعرب عن عميق قلقه إزاء التطورات التي وقعت مؤخرا في الشرق الأوسط وينتهز هذه المناسبة ليؤكد من جديد أن السلام في الشرق الأوسط ينبغي تحقيقه عن طريق الحوار والمفاوضات لا الحرب.

ومن الواضح للجميع ان الغرض من قرار الحكومة الإسرائيلية هو احتلال القدس الشرقية إلى أجل غير مسمى. وهذا القرار يشكل تحديا آخر يضع عقبة جديدة أمام عملية السلام في الشرق الأوسط.

وعلى اسرائيل أن توقف فورا الأعمال غير المبررة التي تعطل عملية السلام في الشرق الأوسط وتعرضها للخطر. وينبغي لها أن تولي المطالب العادلة للبلدان العربية الاهتمام الواجب.

إن مسألة الشرق الأوسط ينبغي حسمها بطريقة منصفة وشاملة على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وينبغي استعادة حقه في أقامة دولة مستقلة، وينبغي لاسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة.

وستتابع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باهتمام شديد التطورات في الشرق الأوسط، وستقدم في المستقبل أيضا دعمها للبلدان العربية في قضيتها العادلة وستعمل بالتضامن معها وستقف بثبات إلى جانبها.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، في قاعدة مجلس الأمن، قال وزير خارجية استراليا، السيد الكسندر داونر، فيما يتعلق بالشرق الأوسط إنه:

> "يجب السعي بنشاط إلى تحقيق السلام كما يجب أن تصحبه المساعي الجادة لإزالة المصادر الأساسية للإجحاف، ونشر رسالة التسامح" (S/PV.3698 (Resumption I)، ص ١٥)

وحث أطراف النزاع على احترام التعهدات والالتزامات التي قطعتها، وعلى الالتزام بالسعي إلى الحل السلمي لخلافاتها.

ومما يشجع استراليا تناقص العنف الرهيب الذي ولد المناقشة في ذلك الحين، وقد انضممنا في شهر كانون

الثاني/يناير إلى باقي الأسرة الدولية في الترحيب باتفاق الخليل بصفته خطوة هامة على طريق السلام.

ومما يبعث على قلق استراليا العميق الآن أن الحالة في المنطقة من الممكن أن تؤدي إلى اندلاع العنف من جديد وإلى تقويض الثقة الضرورية لمواصلة محادثات السلام بنجاح.

وتتابع استراليا عن كثب الحالة في الشرق الأوسط. وإن نائب رئيس الوزراء الاسترالي، عضو البرلمان الأونرابل تيم فيشر، موجود حاليا في المنطقة للقيام بطائفة من المناقشات على أعلى المستويات حول التطورات الجارية وحول آفاق عملية السلام.

ومما يبعث على قلق استراليا قرار اسرائيل البناء على هار حوما/جبل أبو غنيم. وهذا القرار لا يتسق مع جملة قرارات مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط. وليس مفيدا. وإنما يعقد عملية تحقيق تسوية سلمية. وينبغي للطرفين أن يتجنبا القيام بأعمال تعرض ذلك للخطر.

لقد كان دعم استراليا لعملية مدريد ولا يزال دعما قويا وثابتا لأننا نرى أنها تتيح أفضل فرصة لتحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط. وتؤيد استراليا تسوية تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الصادر في أوسلو، والمبرم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣ وعملية مدريد.

إن تأييد استراليا لحق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها كان ولا يزال أيضا قويا وثابتا. ونحن نؤيد أيضا حق الفلسطينيين في تقرير المصير ونعترف بأن قضية تقرير المصير للفلسطينيين والشكل النهائي للكيان الفلسطيني، بما في ذلك إمكانية إقامة دولة مستقلة، موضوع خاضع لمفاوضات المركز النهائي بين الأطراف.

ومن أجل ضمان سير هذه المفاوضات بأسرع وأسلس ما يمكن، ينبغي ألا يتخذ أي من الطرفين إجراء يفترض مسبقا نتائجها. ولذلك تدعو استراليا حكومة اسرائيل إلى أن تعيد النظر في قرارها البناء على هار حوما/جبل أبو غنيم.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل بضعة أيام أتيحت للوفد الروسي فرصة ليعرب في مجلس الأمن عن آرائه بشأن الحالة التي أوجدها قرار الحكومة الاسرائيلية بالمضي ببناء حي جديد في القدس الشرقية. وقد أظهرت المناقشة حول هذه المسألة، وهي المناقشات التي رغب عدد كبير على نحو لم يسبق له مثيل من الوفود في المشاركة فيها، معارضة شبه اجماعية من جانب المجتمع الدولي لهذه الخطوة التي اتخذتها اسرائيل، على أساس أنها تتعارض مع روح ونص عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدئت في مدريد.

ومن منبر الجمعية العامة نود اليوم أن نؤكد من جديد عدم موافقتنا على الإجراء الذي اتخذته اسرائيل دون اعتبار لمشاعر الآخرين وفي غير أوانه. إن هذه الخطوة الانفرادية تنتهك معايير القانون الدولي وتتعارض مع الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية التي تم التوصل إليها، إذ أنها تستهدف تغيير التركيب الديمغرافي للقدس الشرقية لصالح السكان الاسرائيليين، وتعزز بذلك سياسة الأمر الواقع في المدينة المقدسة. وفي سياق هذه الإجراءات، نحن لا نتفق مع حيث المبدأ مع الحجج القائلة بأنه ينبغي معالجة هذه المشاكل على أساس ثنائي بين الاسرائيليين والفلسطينيين. فهذه الحجج يمكن تبريرها لو اتبعت اسرائيل نفسها هذا المبدأ. ولكن اجراءاتها الانفرادية اتخذت خارج إطار المحادثات الثنائية مع الفلسطينيين. وفي الحقيقة، تقرر هذه الإجراءات مسبقا أي حلول تفاوضية لهذه المسائل في محادثات المركز النهائي، التي يشمل جدول أعمالها مركز القدس ومصير المستوطنات. وإن الإجراءات الاسرائيلية تخالف المسار المحدد لعملية السلام بمقتضى مؤتمر مدريد، حيث أنها تستبعد بالفعل البحث عن طريق التفاوض عن حل توفيقي لمسألة القدس.

لقد أدان الفلسطينيون والعالم العربي والإسلامي والمجتمع الدولي برمته القرار الإسرائيلي. ومن المؤسف أن هذا القرار اتُّخذ إزاء خلفية الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الخليل والذي مهد الطريق أمام التقدم على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي.

إن روسيا بوصفها أحد راعيي عملية السلام مستعدة لبذل كل جهد لتحاشي عكس مسار عملية التسوية في الشرق الأوسط وللإسهام في استئناف المحادثات بروح

بناءة. ووفقا لنص صيغة مدريد يجب أن تكون هذه المحادثات مرتكزة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك على الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية التي تم التوصل إليها بالفعل. ولذلك فإن المبادئ الواردة فيها، بما في ذلك مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، تنطبق ليس على الحالة الراهنة فحسب، بل أيضا لحل آخر لمشكلة القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، فإن حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولة - الشيء الذي نود التأكيد عليه بوجه خاص - لا يمكن إعماله إلا على أساس القبول المتبادل وضمن إطار عملية السلام الحالية.

وقد نوقش موضوع المستوطنات الإسرائيلية في موسكو خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نيتانياهو. ونطلب إلى الحكومة الإسرائيلية أن تعيد النظر في قراراتها لضمان تحقيق تقدم في عملية السلام لصالح إسرائيل وجيرانها العرب.

وينبغي للطرفين كليهما تحاشي العادات القديمة المتمثلة في المواجهة في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية.

إن كسر طوق الجمود فيما يتعلق بمشكلة الأحياء الإسرائيلية الجديدة في القدس الشرقية من شأنه أن يسهم في البدء المبكر بالمحادثات الموضوعية بشأن مسائل المرحلة الثانية من التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية وفي الإجراء البنّاء لهذه المحادثات، امتثالا لإطار زمني متفق عليه، ومن شأنه أيضا أن يحفز على تكثيف العمل على جميع مسارات المفاوضات.

ويأسف الوفد الروسي لأن يلاحظ أنه، بالنظر إلى الموقف الذي اتخذه أحد الأعضاء في مجلس الأمن، لم يتمكن المجلس من اعتماد مشروع قرار بشأن مسألة القدس الشرقية، مما جسّد في رأينا بطريقة موضوعية آراء جميع المشاركين تقريبا في المناقشة الرسمية العلنية التي جرت في المجلس.

وقد نظرنا بعين التفهم إلى طلب مقدم من مجموعة الدول العربية لمواصلة مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة. ونأمل أن يشجع قرار الجمعية العامة على إيجاد تسوية للحالة في القدس الشرقية والاستمرار في عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع اليوم عند منعطف خطير للغاية في تاريخ الشرق الأوسط. إن حكومة باكستان تشعر ببالغ القلق إزاء القرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخرا ببناء مستوطنة جديدة تضم ٦٥٠٠ وحدة سكنية في منطقة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية. وتواصل إسرائيل أيضا الإبقاء على النفق مفتوحا، الذي يمتد تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى - الحرم الشريف. ومما يزعجنا أيضا بنفس القدر علمنا أن إسرائيل تواصل عزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية بإعلانها منطقة غير مسموح للفلسطينيين بدخولها وبقيامها بسحب تصاريح الإقامة من السكان العرب الأصليين في المدينة. وتدين باكستان بقوة كل هذه الإجراءات التي تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وإعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة المبرمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن التفاصيل الكاملة لهذه التدابير وما ترتبه من عواقب مفزعة للشعب الفلسطيني واقتصاده قد وصفها بالفعل السفير ناصر القدوة المراقب الدائم عن فلسطين. وإن هذه التدابير مقلقة بشكل خاص لأنها تقوض تقويضا خطيرا عملية السلام التي تم الوصول إليها من خلال المبادرات الجريئة والشجاعة التي اتخذت في وقت سابق.

ولا حاجة إلى الإطناب في الكلام عن المغزى الخاص لمدينة القدس الشريف بالنسبة للمجتمع الدولي بصورة عامة والأمة الإسلامية بصورة خاصة. إن التدابير الإسرائيلية التي ترمي إلى تغيير الوضع القانوني والتكوين الديمغرافي للقدس تدابير غير شرعية وباطلة لأنها تتناقض مع المبادئ المجسَّدة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، وخاصة مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وعلاوة على ذلك فإن هذه التدابير تحكم مسبقا على مفاوضات الوضع النهائي ويمكن أن تؤدي إلى عكس مسار عملية السلام.

لقد حطمت الأعمال الإسرائيلية الاستفزازية مرة أخرى الأمل بأن تؤدي عملية السلام إلى ممارسة الشعب الفلسطيني مبكرا لحقه في تقرير المصير عن طريق إقامة وطن مستقل له. وهذا يقتضي الانسحاب الكامل للسلطات الإسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس الشريف المقدسة. وإن تأييد باكستان للكفاح العادل من أجل

الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني معروف جيدا. وكنا نقول دائما إن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) لا تزال توفر إطارا معقولا وعادلا لإحلال سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط.

ويتعين على المجتمع الدولي عند هذا المنعطف الخطير إنقاذ منطقة الشرق الأوسط من جو الصراع والحرب. ويجب عليه تشجيع قوى الاعتدال والحوار والتوفيق. ومن الواضح أنه إذا ما سُمح للشرق الأوسط بأن يغرق في دائرة مفرغة جديدة من العنف والفوضى سيمثل هذا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ونشاطر المجتمع الدولي توقعه مشاطرة كاملة بألا تبذل أي محاولة لتعطيل تنفيذ الاتفاقات. ويجب أن يمتثل لأحكام هذه الاتفاقات امتثالا مخلصا نصا وروحا. ونأمل أن تعترف القيادة الإسرائيلية بالحقائق على الأرض وأن تحل جميع المسائل المعلَّقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك العمل فورا على عكس مسار الأعمال التي تبعث على القلق. ونحث بقوة على التحلي بالمرونة والتوفيق اللازمين والالتزام المخلص بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل لضمان توفر الأمن والاستقرار للجميع في الشرق الأوسط.

إن مشروع القرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة سيجسِّد المبادئ التي تشكل الحد الأدنى الذي يتعين على السلطات الإسرائيلية إنجازه. وستكون باكستان من بين مقدمي مشروع القرار، وتأمل أملا وطيدا في أن تعتمده جميع الدول الأعضاء دون تصويت.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد البلدان المنتسبة التالية هذا البيان وهي: استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا. كذلك تؤيده ايسلندا ولختنشتاين.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ما من بديل لعملية السلام التي لا نزال ملتزمين بها التزاما شديدا.

ولصالح عملية السلام، يطلب الاتحاد الأوروبي إلى جميع الأطراف الالتزام بأكبر قدر من ضبط النفس فيما يتعلق بالمسائل التي يمكن أن تعرض للخطر نتيجة مفاوضات الوضع النهائي. ولهذا نأسف بالغ الأسف للإجراءات المتخذة من جانب حكومة إسرائيل مثل ضم الأراضي، وهدم المنازل، وبناء مستوطنة جديدة وتوسيع المستوطنات. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أمله في أن يشرع كل من الطرفين في محادثات جادة وموضوعية بشأن مسائل الوضع الدائم، التي من المقرر أن تبدأ في ١٧ آذار/مارس.

يدرك الاتحاد الأوروبي أن القدس الشرقية تخضع للمبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ولا سيما عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ولهذا فهي ليست خاضعة للسيادة الإسرائيلية. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق تماما على القدس الشرقية، كما هو الحال بالنسبة للأراضي الأخرى الخاضعة للاحتلال.

وبالتالي، كما ذكرنا في مناقشة مجلس الأمن في ٦ آذار/مارس، يشجب الاتحاد الأوروبي بعمق قرار الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على خطط البناء الخاصة بجبل أبو غنيم/هارحوما في الضفة الغربية في منطقة القدس. وهذا يشكل تهديدا للتطورات الإيجابية التي وقعت، والتي تميزت بالاتفاق المبرم بشأن إعادة وزع القوات الإسرائيلية من الخليل. وقد ذكر الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا أن المستوطنات في الأراضي المحتلة تتعارض مع القانون الدولي وتشكل عقبة كأداء في طريق السلم. وهذا هو السبب في أن أعضاء الاتحاد الأوروبي قرروا إضافة أسمائهم إلى قائمة المشاركين في تقديم مشروع القرار المعروض على هذه الجلسة. ونطلب إلى الطرفين كليهما ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس وتفادي أية مواجهة محتملة.

لقد أخذ الاتحاد الأوروبي علما بقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي المؤرخ ٦ آذار/مارس فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من عمليات إعادة الوزع الإضافية. ونؤكد مرة أخرى أن إعادة الوزع يجب أن تكون عملية صادقة فيما يتعلق بالأراضي المسلَّمة إلى السلطة الفلسطينية. وأي إجراء خلاف ذلك تترتب عليه آثار خطيرة على عملية السلم.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى رأيا قويا مفاده أن عملية السلم هي الطريق الوحيد للأمن والسلم للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء والدول المجاورة. ونعتبر أنه من الأمور الأساسية في هذا المنعطف استعادة روح اتفاقات مدريد وأوسلو، ونحث جميع الأطراف على تنفيذ هذه الاتفاقات بالكامل.

ولا يمكن أن يكون هناك بديل لتسوية عادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي ككل. وإن أية تسوية من هذا النوع يجب أن تستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وأن تكون في إطار القانون الدولي.

وفي هذا المقام نؤكد مرة أخرى المبدأين الرئيسيين، مبدأ تقرير المصير للفلسطينيين، بكل ما يترتب عليه من آثار، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويؤكد الاتحاد الأوروبي تعلقه بهذا الحل. وهو على استعداد للمشاركة والمساعدة بكل طريقة ممكنة بغية تحقيق هذا الهدف الذي طال انتظاره.

السيدة تان (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قرار الحكومة الإسرائيلية ببدء بناء مستوطنة إسرائيلية في القدس الشرقية قد تكون له آثار تؤدي إلى تقويض روح الثقة والتعاون التي هي حيوية في نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي حققت فيه عملية السلام زخما جديدا بتوقيع اتفاق الخليل المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وتعمل فيه جميع الأطراف المعنية بجهد لا يكل من أجل ضمان تنفيذه بنجاح، يهدد هذا القرار بإجهاض العمل المضني المحقق حتى الآن في عملية السلام.

ومن حق جميع الحكومات أن تنتهج سياسات تلبي احتياجات الإسكان لشعوبها. وفي الواقع، فإن هذه إحدى المهام الأساسية لأية حكومة تحترم نفسها. ومن حق إسرائيل أن تضع خططها الخاصة بالإسكان لتلبية احتياجات الإسكان لكل من اليهود والعرب في البلد. ومع ذلك، فإن اختيار القدس الشرقية كمكان لمشروع الإسكان مثار خلاف لأن أية خطوات من جانب واحد يمكن أن تغير الوضع الراهن للقدس لن تؤدي إلا إلى تعقيد المفاوضات الصعبة بالفعل. والوضع النهائي للقدس، وهي مدينة مقدسة وهامة لا لليهود فحسب ولكن أيضا للمسلمين، لا يزال رهن نتيجة المفاوضات بين الطرفين. ولهذا تحث سنغافورة الحكومة الإسرائيلية على إعادة النظر في مشروع الإسكان في القدس الشرقية حتى يمكن أن تستمر عملية السلام دون عائق.

وتؤكد سنغافورة من جديد التزامها بتسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط كإسهام له مغزى في تعزيز السلم والأمن الدوليين، كما ورد في قرار الجمعية العامة ٥١/٢٦ الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين. وسنواصل القيام بدورنا في تعزيز الجهود من أجل إيجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين بغية تحقيق الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني.

السيد سنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنني أتكلم بالنيابة عن لجنة القدس، التي يرأسها بلدي.

تبين جلسة اليوم للجمعية العامة بشأن القرار الإسرائيلي بإنشاء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم، جنوب شرق مدينة القدس الشريف، القلق العميق للمجتمع الدولي لأن هذه التدابير قد تؤدي إلى انهيار عملية السلام.

إن الفلسفة التي تكمن وراء اتفاقات أوسلو تفترض مسبقا أن الطرفين يمتثلان للاتفاقات التي أبرمت على نحو صارم وينفذانها بكل دقة. وهذه الاتفاقات، التي تشكل على نحو لا يمكن إنكاره العناصر الأساسية لعملية السلام، قد وضعت مبدأين أساسيين: أولا، أن موضوع القدس سيناقش في نهاية العملية؛ وثانيا، لن تتخذ في نفس الوقت أية خطوة قد تحكم سبقيا على نتائج هذه المفاوضات.

وقد كان كل هذا يسير على ما يرام حتى بدأت الحكومة الإسرائيلية تبدي علامات سوء النية، التي فسرها الرأي العام العربي بأنها رغبة لإثارة الشك حول مسألة السلام في الشرق الأوسط.

وقد اتخذ المجتمع الدولي أيضا نظرة سلبية. فقد وجهت الشعوب في جميع أنحاء العالم، من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه، اللوم إلى إسرائيل، مطالبة إياها بالتعقل والامتثال للاتفاقات - تلك الاتفاقات التي كانت، كما يعرف كل فرد، نتيجة عملية أليمة، دون ترك أي متسع للأخطاء أو الشكوك.

وقد تقرر في هذه الاتفاقات أن تترك مسألة القدس حتى النهاية، لأنها لا تخص الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب ولكن أيضا المسلمين واليهود، وفيما يتعلق بالدين، لكل فرد حقوق متساوية.

وقد صدر قرار بعدم تناول مسألة القدس حتى نهاية المفاوضات لأن المسألة حساسة للغاية. وقد اتخذت كل هذه الاحتياطات في وقت اتسمت فيه العملية

بالتفاؤل - عندما كان حسن النية، بالرغم من الضغوط والنكسات التي يمكن تفهمها في العملية، هو السمة السائدة وفهم كل طرف الأهمية القصوى لتنفيذها.

ماذا حدث الآن؟ إن أكثر المراقبين انتقادا وتفاؤلا على حد سواء اتفقوا على شجب الأعمال التي تقوم بها حكومة اسرائيل التي قررت متعمدة أن تتخلى عن الطريق إلى السلام وتسلك طرقا أخرى تبعدنا عن أهداف السلام التي وافق عليها الجميع.

ونحن من غير ريب نأسف لهذا التحول في الأحداث لأن بلدنا التزم دون التباس وصراحة بالسلام مثلما التزم بمشاركة إسرائيل في تنمية الشرق الأوسط على أساس قيام تعاون صريح ومخلص بين جميع الأطراف.

ولعله من غير الضروري التذكير بالرصيد الذي جنته إسرائيل في الأشهر التي أعقبت التوقيع على اتفاقات السلام. فلقد جدد ذلك البلد علاقاته مع عدة بلدان، ولا شك أنه حظي بثقة تفوق الثقة التي حظي بها من قبل. وكل هذا بات في مهب الريح الآن، وحتى أن السلام مع سوريا ولبنان بات وهما.

إن ما حدث في الأشهر الأخيرة، ولا سيما منذ القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل بإنشاء مستوطنة جديدة في جنوب شرقي القدس، ألحق ضررا هائلا بهذا السلام، وباحتمالات التنمية، وبإسرائيل وبالثقة التي أخذ العالم بأسره يضعها في بلد بدأ في نهاية المطاف بتوليد قوة دفع باعترافه بوجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، وفي إنشاء دولة له على أراضيه.

والقرار الإسرائيلي بإنشاء مستوطنة جديدة في مدينة القدس الشريف يتعارض مع قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الذي يحظر تغيير الوضع القانوني والتكوين الديمغرافي للقدس. وهو تحد يجب أن يواجهه المجتمع الدولي بطريقة أو بأخرى.

إن الذين آمنوا بسلام أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ يتساءلون اليوم عما جرى لنسج المجال أمام حكومات مسؤولة لتعريض هذا العمل للخطر، وهو العمل الذي أنجز بفعل بذل جهود وتضحيات كثيرة.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يمنع اتخاذ أي إجراء يمكن أن يثير هذه المشاعر، بدءا بقرار إنشاء هذه المستوطنات الجديدة. وإن تعبئة المجتمع الدولي طريقة لإظهار التضامن مع الشعب الفلسطيني، وينبغي عدم السماح لإسرائيل بأن تنسى مسؤولياتها التاريخية عن إنهاء العملية دون تهرب أو تأخير.

ولا تزال عدة بلدان، مثل بلدي، تأمل بعد كل هذا الذي حصل، في أن تنطلق إسرائيل مجددا على طريق السلام، وهو الطريق الوحيد المفضي إلى طمأنينة شعبها وشعوب المنطقة بأسرها. ولعل الرسالة التي تصدر عن جلسة اليوم تسمع عالية وواضحة فيما يناشد العالم إسرائيل أن تدرك أنه يجب عدم إضاعة أي وقت إضافي.

السيد نغو تشوانغ شوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن انضم بالنيابة عن وفد فييت نام إلى المتكلمين السابقين في شكركم، سيدي الرئيس، على استئناف الدورة الحادية والخمسين للجمعية للنظر في البندين ٣٣ و ٣٥ من جدول الأعمال.

إن حكومة فييت نام تتابع عن كثب تطور عملية السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين. ونحن نؤيد بإخلاص عملية السلام في الشرق الأوسط ونرحب بالانجازات التي حققتها بعد جهد جهيد. ونحن نرحب بأهم تقدم أحرز خلال السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك التوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والإجراء الناجح يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لأول انتخابات عامة فلسطينية للمجلس التشريعي ورئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية. ونرحب على نحو خاص بالتوقيع مؤخرا على بروتوكول الخليل يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ الذي أدى إلى إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من معظم أجزاء الخليل كخطوة إيجابية نحو التحقيق الكامل للتسوية الشاملة والعادلة التي طال انتظارها في المنطقة.

وفي حين كانت عملية السلام تشق طريقها ببطء إلى الأمام، وقعت أحداث سلبية أوجدت عقبة رئيسية أمام السلام في المنطقة. ونود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء القرار المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير القاضي بالبدء ببناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم هارحوما، في الجزء الجنوبي من القدس الشرقية، وإزاء تدابير أخرى اتخذت مؤخرا وهي تشجع على القيام بأنشطة استيطانية جديدة وتيسرها.

إننا نؤيد كامل التأييد الموقف الفلسطيني المتعلق بالقدس. ونؤكد من جديد أيضا على الوضع القانوني للقدس، وبالأخص على عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة، ونؤكد من جديد أنه لن يحل السلام في المنطقة دون نيل الحقوق الفلسطينية والعربية في تلك المدينة المقدسة.

وفيما يتعلق بمسألة الاستيطان، نعتقد أن هذه المستوطنات ليست غير قانونية، فحسب، ولكنها أيضا انتهاك للقانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ونؤكد بشدة من جديد أن الخطوات التي تتخذ من جانب واحد والتي لا تتوافق مع الاتفاقات المبرمة بالفعل تعوق عملية السلام ويجب وقفها فورا. وفي هذا الصدد، نشاطر المجتمع الدولي الأمل في أن تحترم جميع الأطراف المعنية التزاماتها، وتظهر حسن النية وتمتنع عن اتخاذ أي تدبير آخر يمكن أن يقوض عملية السلام.

وبتشجيعنا جميع الأطراف المعنية على مواصلة بذل جهودها الرامية إلى إحلال سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة، نحثها على مواصلة مفاوضاتها ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتنفيذ في الوقت المناسب للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل.

ويعتقد وفد بلدي، مثلما ذكر بالفعل في عدة مناسبات، أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية دائمة عن قضية فلسطين بغية تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة تكفل للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإنشاء دولة له.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤيد الوفد النيجيري المشاعر التي أعرب عنها ممثل مصر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بالقادة الثلاثة العظماء الذين توفوا مؤخرا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس).

وما فتئ وفدي يتابع باهتمام كبير التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط، خاصة فيما يتصل بمسألة الأراضي المحتلة والقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخرا ببناء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين اليهود في جبل أبو غنيم/منطقة هار حوما في القدس الشرقية. ونحن بالطبع نلاحظ أن هذا الإجراء ليس سوى الإجراء الأخير في سلسلة من الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية فيما يتصل بالأراضي المحتلة، وكلها ترمي إلى فرض أمر واقع على الفلسطينيين. وهذه السياسات ليست غير مفيدة لعملية السلام فحسب، بل تتعارض أيضا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزامات الإسرائيلية بمقتضى المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة.

والنقطة المضيئة الوحيدة في عملية السلام خلال الشهور الاثني عشر الماضية تمثلت في الاتفاق المتصل بعمليات انسحاب القوات الإسرائيلية من الخليل. وكنا نأمل أن يمثّل نقطة تحول طيبة لعملية السلام بعد الضربات الفتاكة التي وجهت إليها خلال عام ١٩٩٦. ولئن كنا لم تراودنا أي أوهام بأن عملية السلام ستكون دون عثرات، فقد بدأنا في الآونة الأخيرة نشعر بالتشجيع حقا من جراء التطورات الإيجابية التي وقعت منذ مؤتمر مدريد وبدأ الأمل يراودنا بأن السلام والاستقرار في المنطقة أصبحا أخيرا في متناول اليد.

إن وفدي يفهم تماما التعلق الإسرائيلي بمدينة القدس. وعلى هذا الأساس نعتقد أنه يتعين على إسرائيل حكومة وشعبا أن تدرك أن الفلسطينيين وغيرهم لديهم نفس التعلق بالمدينة. وفي الواقع أن هذا هو الذي أملى القرار الحكيم المتخذ في أوسلو بتأجيل المناقشات بشأن هذا الموضوع الحساس حتى المرحلة الأخيرة من المفاوضات. وعلى وجه التحديد لضمان أن تجرى هذه المفاوضات بحسن نية وبروح الأخذ والعطاء، تقرر في أوسلو أيضا أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ أي إجراءات ترمي إلى تغيير الوضع الحالي. والخطوة الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل ليس من شأنها سوى الإضرار بنتيجة هذه المفاوضات.

والواقع أننا أعجبنا بتوافق الآراء وبما يشبه الإجماع اللذين وسما المناقشة في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع في الأسبوع الماضي. فأغلبية الوفود أدانت القرار الإسرائيلي، واتفق الجميع باستثناء إسرائيل على أن هذا القرار سيؤثر تأثيرا سلبيا على عملية السلام. لذلك كان من دواعي أسف حكومتي أن مجلس الأمن مُنع من ممارسة مسؤولياته بمقتضى الميثاق. إن هذا لا يضر بمصداقية المجلس فحسب، بل يزيد من صعوبة السعي

إلى تحقيق السلام. ولهذا يشترك وفدي في المناقشة التي نجريها الآن في الجمعية العامة ويؤيد المشاعر التي تم التعبير عنها خلال هذه المناقشة.

وفي ضوء ما سبق نأمل أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بإعادة النظر في موقفها وأن تقرر عدم البدء بالبناء. وهذا هو السبيل الوحيد لإعطاء دفعة لعملية السلام وفي نهاية المطاف لضمان السلم والأمن في المنطقة في الأمد الطويل.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من السخرية ولكن مما ينطوي على أهمية بالغة أن نجتمع مرة أخرى - والواقع في دورة طارئة للجمعية العامة - للبت في مسألة تتصل بالشرق الأوسط بعد أن عجز مجلس الأمن عن البت في المسألة. وقد واجهنا حالة مماثلة في العام الماضي في نيسان/أبريل بشأن مسألة لبنان وكان على الجمعية العامة أن تبت في المسألة. ومرة أخرى يقدم هذا دليلا على أهمية اتخاذ إجراء عاجل بشأن تعزيز الجمعية العامة وإضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن.

إن المجتمع الدولي يؤيد بكل اخلاص عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد أثلج صدورنا الاتفاق الأخير بشأن الخليل وكنا نأمل أن تعود عملية السلام إلى مسارها مرة أخرى بقوة. بيد أن موافقة الحكومة الإسرائيلية مؤخرا على بناء مستوطنات في جبل أبو غنيم، في جنوب القدس الشرقية، يسبب لنا قلقا شديدا. والهند رأت بثبات ولا تزال ترى أن الخطوات الانفرادية التي لا تتمشى مع الاتفاقات والتفاهمات السابقة من شأنها إعاقة عملية السلام في الشرق الأوسط والإخلال بمناخ بناء الثقة المتبادلة الضرورية لتقدم مفاوضات السلام.

وما فتئت الهند مقتنعة بالحاجة إلى مفاوضات هادفة بشأن جميع المسائل في مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وقد قمنا مرارا بحث جميع الأطراف المعنية على تكثيف جهودها من أجل إحلال السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة والاستمرار في ذلك. وهذا من شأنه تمكين إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقوق جميع الدول في إطار الحدود المعترف بها دوليا.

إن روابط الصداقة التي تربط الهند بالشعب الفلسطيني عميقة وراسخة. والهند لا تزال تؤمن بأن قضية فلسطين لا تزال جوهر المشكلة العربية - الإسرائيلية. وفي هذا السياق، أيدت الهند تأييدا مطلقا عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

السيد اندجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الطلب بعقد هذه الدورة العاجلة للجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط يؤكد، ضمن جملة أمور، القلق البالغ الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء تلك الحالة.

وإن الشعب الناميبي، وقد ذاق مرارة الاحتلال، لا يمكن إلا أن يتعاطف مع الشعب الفلسطيني، وقد أعرب دائما عن تضامنه مع قضيته العادلة.

إن اتفاق السلام الفلسطيني وإنشاء السلطة الفلسطينية أعطيا الأمل في السلام الدائم في الشرق الأوسط. وما زلنا نتذكر الفرحة الغامرة التي صاحبت انتشار قوة الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك استقبل التوقيع على بروتوكول الخليل بالترحاب كدعامة للإنجاز المبكر لبناء صرح السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. وكنا قد بدأنا نتصور ونتخيل، ضمن جملة أمور، طفولة وديعة وآمنة للأطفال الفلسطينيين. بيد أن التطورات الأخيرة أضعفت آمالنا.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، ومن هذا المنبر بالذات، أعادت ناميبيا التأكيد في كلمتها عن الحالة في الشرق الأوسط على أن الخطوة الأولى صوب ترسيخ عملية السلام في الشرق الأوسط تتمثل في الوقف الفوري لإنشاء مستوطنات جديدة وإنهاء أعمال التشييد في مدينة القدس القديمة. وكان هذا الرأي سليما حينئذ بقدر ما هو سليم الآن.

إن قرار الحكومة الإسرائيلية بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية لا يمكن أن يفيد في زيادة التقدم المحرز حتى الآن. كما أن نية السلطات الإسرائيلية لتطبيق تدابير لعزل القدس الشرقية عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة ستزيد من تعقيدات عملية السلام. وبالتالي، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يوجه إلى الحكومة الإسرائيلية رسالة واضحة موحدة تدعوها إلى الكف، في جملة أمور، عن إقامة مستوطنات جديدة. وبالتالي فإن اعتماد الجمعية العامة لمشروع قرار تحقيقا لهذه الغاية مطلوب.

وتـــرى حكومة جمهورية ناميبيا أنه ينبغي لأنصار عملية السلام أن يسهموا في استعادة المشاركة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة تحقيقا للمصلحة العليا لجميـــع الأطراف في الشرق الأوسط. وينبغي لهم بشكل خاص تشجيع ممارسة الفلسطينيين لتقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة خاصة بهم. ومثلما ينبغي مراعاة المصالح العليا للطرفين، فإن الطرفين ينبغي لهما أن يحترما احتراما تاما التزامهما بتحقيق السلام.

إن المجتمـــع الدولي لا يمكنه التخلي عن الشعب الفلسطيني. فقد أريقت دماء كثيرة من أجل السلام في الشرق الأوسط؛ والمطلوب ليس إراقة المزيد من الدماء وإنما مواصلة المفاوضات سعيا إلى السلام وتنفيذ الاتفاقات المبرمـــة. وتضطلـــع هذه الجمعية بدور في تحقيق هذه الغاية. ونحن ندين بذلك لمن ضحوا بحياتهم من أجل السلام في الشرق الأوســـط، وللأجيال القادمة وللعالم أجمع.

إن بذور السلام لا يمكن سقيها إلا بالسياسات التي تعزز روح ومنطق إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لعام ١٩٩٣. وعملية السلام لا يمكن أن تتعايش مع استمرار الاحتلال لأنهما متناقضان تناقضا تاما.

إن التجارب التاريخية في الجنوب الأفريقي، من جملة أماكن أخرى، أظهرت أن من الممكن لأعداء الأمس أن يتعايشوا اليوم بسلام. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا عمل الطرفان - لا طرف واحد - تحقيقا لهذا الهدف.

ونحن معا نتحمل مسؤولية ضمان تحقيق سلم حقيقي في الشرق الأوسط وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

السيد بيريز - أوترمن (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشارك وفدي في هذه الجلسة للجمعية العامة على أمل المساعدة في استعادة لغة المصالحة في عملية الســـلام في الشرق الأوسط التي بدئت في مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١.

إننا نعتقد أن من الأهمية الحيوية ألا تبتعد الأطراف عن تلك العمليـــة، ونحن نشعر بالقلق بسبب الأحداث المزعزعة للاستقـــرار التي لا تسهم في تعضيد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وتعزيز ثقة الطرفين في تلك الجهود.

وكما قال وزير خارجيتنا، الفارو راموس، في وقت سابق من هذه الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تشجيع الحوار المباشر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والبلدان العربية، وذلك بغية تحقيق الاعتراف المتبادل والهدف النهائـــي بإحلال سلام راسخ ودائم في الشرق الأوسط. وبالتالي فإننا نناشد الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي قرار قد يؤثر على الثقة التي ينبغي أن تظل نبراسا لجميع الأطراف.

ولهذا السبب نعتقد أنه من غير المناسب اتخاذ قرار لبناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية، لأنه يعرض للخطر جو التفاهم الضروري للسلام.

وتحـــث أوروغواي الأطراف على استئناف الحوار والوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقات القانونية التي قام المجتمع الدولي بإقرارها وضمانها من أجل حسم خلافاتها على الطريق نحو إقامة سلام راسخ ودائم في المنطقة.

ولأجل الأرواح الكثيرة التي قدمت تضحية من أجل بلوغ حل عادل ودائم بالطرق السلمية، لا بد لنا أن نعمل بعزيمة أكبر، وبمزيد من الحذر. وسنبذل كل ما في وسعنا لنضمن ألا تؤدي الأحداث إلى أعمال عنف، مثل تلك التي عرقلت في الماضي، للأسف، الجهود لتحقيق التعايش المتناسق في المنطقة.

السيد جونه (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر سيراليون بأن من واجبها أن تدلي بدلوها في هذه المناقشة لتؤكد قلقها إزاء التطورات الأخيرة ولتعرب أيضا عن أسفها لأن استخدام حق النقض مرة أخرى في مجلس الأمن قد أحبط إرادة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أعلن أن بلدي يؤمن بأن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية عن تسوية أزمة الشرق الأوسط. وإنني أتفهم رأي الذين يعتقدون بأن الأطراف يتعين عليها أن تواصل التعامل فيما بينها؛ ونحن نؤيد المفاوضات المباشرة. ولكن العلاقات الإسرائيلية - العربية تمس المجتمع الدولي الأوسع. وبالتالي، يجب أن تكون الأمم المتحدة مشتركة فيها.

ومـــن الغريب بشكل خاص أن نسمع ما قاله ممثل إسرائيل. فلولا مشاركة الأمم المتحدة لما كانت إسرائيل موجودة. وبالتالي أعتقد أن هذه السلسلة من الجلسات للجمعية العامة تكتسي أهمية قصوى.

إننا جميعا نعرف جيدا مدى حساسية مسألة القدس في الشرق الأوسط. ولذلك عندما يتخذ طرف واحد قرارات انفرادية قد تؤثر على نتيجة الوضع النهائي، فإنني أعتقد أننا جميعا لا بد أن نشعر بالقلق.

وهذا ما تعتقده حكومتي: لا يمكننا قبول العمل الذي قامت به إسرائيل في هذا الصدد لأنه يحطم الأمل الكبير الذي كنا نشعر به قبل بضعة أشهر في أن الشرق الأوسط يتحرك أخيرا نحو حل دائم. لذلك نؤيد المحاولات التي تبذل الآن لإعداد مشروع قرار للجمعية العامة يبعث برسالة إلى حكومة إسرائيل مؤداها، أنه بينما نعتقد أنه لا بد لإسرائيل من العيش داخل حدود آمنة وفي سلام مع جيرانها، لا يمكن لإسرائيل أن تستمر في اتخاذ إجراءات تجعل من الصعب علينا تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وأعتقد أيضا أنه لا ينبغي تثبيط عزيمة الدول العربية التي مدت أياديها إلى إسرائيل بالإقدام على هذا النوع من العمل الانفرادي. وبهذه المناسبة نود أن نؤكد من جديد تأييدنا لعملية السلام في إسرائيل وفي الدول العربية؛ ونود أن نؤيد مفهوم المفاوضات المباشرة؛ ولكننا سنعارض دائما المحاولات التي يقوم بها طرف لاستباق الحل النهائي لهذه الأزمة.

السيد غويين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تؤيد بيرو بحماس مشروع القرار المتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط المقدم إلى الجمعية العامة في أعقاب اتفاقات أوسلو الهامة. لذلك لا نعتبر أن الجمعية العامة أو الأمم المتحدة نفسها تتدخل في وقت يوجد فيه افتقار خطير إلى الامتثال إلى تلك العملية.

وما برحنا نتابع العملية الهامة التي يجب أن تتناول، في جملة أمور، إحدى أهم المشاكل، ألا وهي سياسة إقامة المستوطنات في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وهي أراض كانت ستعاد في أعقاب الصراع الذي وقع عام ١٩٦٧ مقابل السلام والحدود المعترف بها. ونخشى من انهيار الاتفاق الدال على الحكمة على وقف بناء مستوطنات جديدة، مما يشكل أساسا سياسة توسعية جديدة تماما. وكنا نأمل في التنفيذ الكامل لبروتوكول الخليل المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير.

ونعتبر أن البناء في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية - العاصمة التي يعتبر وضعها من أكثر المسائل حساسية، ولذلك فهي من بين المسائل التي سينظر فيها في نهاية العملية التفاوضية - يمثل تحديا جديدا لعملية السلام ذاتها وانتهاكا للاتفاقات الدولية وقواعد القانون الدولي.

لقد تكلم تسعة وأربعون ممثلا في مجلس الأمن ودعت الأغلبية الساحقة منهم إلى وقف هذا العمل الذي يعرض للخطر عملية السلام، وهي عملية يعرقلها بالفعل تغيير السياسة في إسرائيل. وقد حظي مشروع القرار المقدم من مجموعة البلدان الغربية بتأييد أربعة عشر عضوا في مجلس الأمن؛ وهذا يشكل مناشدة يجب الالتفات إليها.

وإذ ندلي ببياناتنا في هذا المحفل الدولي الأكثر تمثيلا - وهي بيانات موجهة نحو ضمان الأمن - وفي وقت وجهت فيه السلطة الفلسطينية الدعوات إلى عقد اجتماع هام في غزة يوم السبت، نرى أن من المهم جدا الاحترام الصارم للسلام لكي لا يعطى أي عذر لانتهاج سياسة تقوم على القوة.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في وقت سابق من دورة الجمعية العامة هذه أعرب رئيس بلدي، فخامة السيد بينجامين ويليام مكابا عن أمله الوطيد في تنفيذ اتفاقات السلام بشأن الحالة في الشرق الأوسط. في ضوء هذا وبشعور مفعم بالأمل، رحبت جمهورية تنزانيا المتحدة بالاتفاق الموقع في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من الخليل.

لذلك من دواعي القلق والأسف العميقين أن تعقد جلسة الجمعية العامة هذه لا لتجديد الثقة بعملية السلام الجارية في الشرق الأوسط، ولكن لتناول ما يجب اعتباره حاليا تهديدا خطيرا للعملية.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي اجتمع مجلس الأمن لمناقشة الحالة في الأراضي العربية المحتلة. وأسفر ذلك عن اتخاذ المجلس لقراره ١٠٧٣ (١٩٩٦) الذي دعا فيه إسرائيل إلى أن توقف فورا جميع الأعمال التي أدت إلى تدهور الحالة في المناطق المحتلة وانطوت على إمكانية ترتيب آثار سلبية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد تابعت جمهورية تنزانيا المتحدة التطورات

في المنطقة بتفاؤل اعتقدنا أنه آتى أُكله بتوقيع اتفاق الخليل.

وفي هذا السياق وإزاء هذه الخلفية، فإن قرار الحكومة الإسرائيلية مؤخرا ببناء وحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية يثير أوجه قلق ذي طبيعة جوهرية. وبينما زاد اتفاق الخليل من آمالنا في تحقيق الزخم اللازم للسلام والاستقرار في المنطقة، يواجهنا القرار الجديد بأسوأ مخاوفنا لأنه يقحم توترات جديدة ويسعى إلى تقويض الثقة التي يجب أن تقوم بين الطرفين إذا ما أريد لأي عملية مجدية أن تكون مستدامة. ونرى أنه يجب إدانة قرار الحكومة الإسرائيلية لأنه نكول من جانب إسرائيل عن التزامها بعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن وضع القدس الشرقية لا يزال خاضعا للمبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). وما لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق يجب اعتبار سياق قرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦) مبطلا لأي محاولة للاستيلاء على الأرض بالقوة أو بأي وسيلة أخرى ماكرة. لذلك لا يمكن للمرء التغاضي عن القرار الإسرائيلي بوصفه غير هام. من الممكن أن يغير تغييرا عميقا ديناميات عملية السلام في المنطقة. وفي رأينا أن هذا التطور ليس في صالح المجتمع الدولي ناهيكم عن صالح الطرفين نفسيهما.

وبما أن منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل قد اتفقتا على التفاوض على وضع الأراضي المحتلة، فمن سوء النية السماح باتخاذ إجراءات انفرادية لتخريب ذلك التفاهم. وهذا من شأنه أن يشكل تآكلا لا يمكن إصلاحه في الثقة اللازمة التي يجب أن تتوفر لدى كل طرف نحو الطرف الآخر للحفاظ على المفاوضات. لذلك تنضم جمهورية تنزانيا المتحدة إلى الذين طلبوا إلى حكومة إسرائيل إعادة النظر في قرارها ومعالجة الحالة.

وقد اتخذت حكومة إسرائيل موقفا مؤداه أن الجمعية العامة وهذه المنظمة ليستا الهيئتين المناسبتين لتناول القضايا المتعلقة بإسرائيل وفلسطين. ونقبل بأن المنازعات تحل على أفضل وجه بالحوار بين الطرفين المعنيين. ولكننا نعتقد أن هذه المنظمة والدول الأعضاء فيها قد ساهمت مساهمة كبيرة في عملية السلام - وربما يكون في ذلك تلطيف في القول. فهذا محفل عالمي، ولا يمكن الاستهانة به، والأحداث في الشرق الأوسط تؤثر تأثيرا كبيرا على بقية مناطق العالم.

ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يتمكن يوم الجمعة الماضي من اتخاذ قرار يصف المستوطنات الجديدة المزمع بناؤها في القدس الشرقية بأنها عقبة غير شرعية كبرى في طريق عملية السلام. ومع ذلك فإن عزاءنا هو أن مجلس الأمن بأكمله، ودون استثناء، يوافق على أن قرار حكومة إسرائيل ليس غير مؤات لعملية السلام فحسب، بل إنه يقوضها. ولهذا لا يمكن للجمعية أن تظهر وكأنها تتغاضى عن أية أعمال قد تعرض للخطر عملية السلام في الشرق الأوسط.

وتواصل حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة الإعراب عن أملها الوطيد في أن تدرك حكومة إسرائيل أن من مصلحة الجميع أن تتخلى عن قرارها الأخير بشأن بناء المستوطنة في القدس الشرقية، وأن تقوم بدلا من ذلك، بتكريس طاقاتها ومواردها لعملية السلام التي نحرص عليها جميعا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن سعادة السيد لاراكي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أشكركم على إعطائي الكلمة أمام الجمعية العامة بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال: "الحالة في الشرق الأوسط" والبند ٣٥، "قضية فلسطين". وبالنظر إلى عامل الوقت وحقيقة أن وفود عدة دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سبق أن تكلمت بشأن هذين البندين من جدول الأعمال، سيكون بياننا قصيرا.

وفي البداية، اسمحوا لي بأن أقول، كما قلت في بياني في الأسبوع الماضي في مجلس الأمن، إنني كنت أتمنى أن أدلي بكلمتي في ظروف أفضل، بدلا من هذه الظروف المريرة. فنحن في منظمة المؤتمر الإسلامي وحدّنا قوانا مع المجتمع الدولي تأييدا لعملية السلام في الشرق الأوسط بكاملها، رغم بعض العناصر التي ليست في صالحنا الواردة في الاتفاقات ذات الصلة والضارة بالمصالح الفلسطينية. بل إننا راودتنا الآمال بمستقبل السلام في المنطقة بسبب الإنجازات القليلة التي تحققت بالفعل خلال المراحل المبكرة من تنفيذ اتفاقات أوسلو.

وشعرنا بالامتنان في كانون الثاني/يناير الماضي إزاء الاتفاق على إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من الخليل، وكنا مستعدين لمواصلة تقديم دعمنا الكامل لتحقيق الأهداف والمقاصد المتفق عليها في اتفاقات السلام.

وللأسف، تبددت آمالنا، ومعها أماني المتمنين في صفوف المجتمع الدولي، بسبب التحول المؤسف للأحداث في فلسطين، الذي يجب أن تتحمل المسؤولية عنه إسرائيل وإسرائيل وحدها. ولقد اضطربت الأحوال بسبب سلسلة من الانتهاكات لمختلف عناصر اتفاقات السلام من جانب إسرائيل، وبسبب القرار الإسرائيلي الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ ببناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية. إن ذلك القرار يشكل آخر محاولة من إسرائيل لاستباق نتيجة المفاوضات بشأن الوضع النهائي بتغيير المركز القانوني والتكوين الديمغرافي للقدس - المدينة التي تكتسي أهمية صميمية بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، كونها أولى القبلتين وثالث أقدس المدن للإسلام؛ وبالنسبة للأديان الرئيسية الثلاثة؛ وبالنسبة للمجتمع الدولي عموما. ولا ينتهك القرار الإسرائيلي فحسب القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة وإعلان المبادئ والاتفاقات التي تلته، ولكنه يهدد بتقويض التقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي هذا المقام، أود أن أذكر الوفود بأن المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة طلبت في جلسة المجلس المعقودة في ٥ آذار/مارس ١٩٩٧ إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، باتخاذ خطوات عاجلة لضمان أن تعدل حكومة إسرائيل عن قرارها وتتخلى عن أنشطتها الاستيطانية في جميع الأراضي العربية المحتلة، ولا سيما القدس الشرقية. وللأسف أن المجلس لم يتخذ موقفا بشأن المسألة، مما جعل من الضروري عقد هذا الاجتماع للجمعية العامة.

وبروح من التضامن مع عملية السلام في الشرق الأوسط، نؤكد من جديد إدانتنا لقرار الحكومة الإسرائيلية الأخير المتصل بالقدس الشرقية، مثلما أدنا فتح النفق تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى المبارك.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد موقف منظمة المؤتمر الإسلامي أنه لا يمكن تحقيق سلم شامل ودائم في المنطقة دون التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يؤكدان، في جملة أمور، أن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وفي هذا المضمار طلبنا، نحن في منظمة المؤتمر الإسلامي، من مجلس الأمن أن ينفذ جميع قراراته ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٤٦٥ و ٤٧٦ و ٤٧٨ (١٩٨٠)، و ١٠٧٣ (١٩٩٦) وجميعها تتصل بالقدس؛ وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع إسرائيل من تغيير الوضع الجغرافي والديمغرافي للقدس؛ وأن يمنعها من اتخاذ أي إجراء يؤثر بأية طريقة من الطرق على وضع القدس، التي من المقرر أن يناقش وضعها النهائي في المراحل التالية من عملية السلام.

ونحث الجمعية العامة على القيام بدورها واستخدام نفوذها لإنهاء السياسات التوسعية والاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس ونناشد هذه الهيئة أن تعتبر جميع هذه الممارسات والسياسات الإسرائيلية انتهاكات لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتفاقات الدولية، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والقانون الدولي، وأن تؤكد موقفها تبعا لذلك.

ونود أيضا، من خلالكم، سيدي الرئيس، أن نطلب من المجتمع الدولي أن يقنع إسرائيل بأن ترفع الحصار عن القدس وتوقف تنفيذ جميع القرارات والممارسات التي تضر بمصالح أبناء الشعب الفلسطيني، ولا سيما مصادرة الأراضي الفلسطينية، وهدم الممتلكات والمنازل الفلسطينية، وسحب بطاقات الهوية الصادرة للفلسطينيين الذي يرمي إلى طردهم من القدس. ونطلب من المجتمع الدولي أيضا أن يمنع الحفريات الإسرائيلية حول المسجد الأقصى وأن يحمل إسرائيل على الكف عن انتهاكات الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

وفي الختام، أود أن أطمئن الجمعية العامة، من خلالكم، سيدي الرئيس - كما فعلت في مجلس الأمن - بأن منظمة

المؤتمر الإسلامي ودولها الأعضاء الـ ٥٤، التي تمثل الشواغل الجادة لأكثر من بليون مسلم في جميع أنحاء العالم ستقوم، بمجرد اتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة السلم والأمن في المنطقة وتحسين مناخ استئناف عملية السلام، بالإعراب عن دعمها القلبي لعملية السلام تنفيذا لرغبتها الجماعية في رؤية السلم والهدوء يعودان إلى المنطقة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ أعضاء الجمعية بأنه فيما يتعلق بالبندين ٣٣ و ٣٥ من جدول الأعمال، سينشر مشروع قرار بصيغة مؤقتة في الوثيقة A/51/L.68. وباستطاعة الوفود أن تحصل على نسخ من هذه الوثيقة من نافذة توزيع الوثائق اليوم الساعة ١٧/١٥.

وستبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/51/L.68 غدا الساعة ١٥/٠٠.

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بالبند ٢١ (ب) من جدول الأعمال، "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق"، طلبت من سعادة السيد إرنست سوشاريبا ممثل النمسا، الذي نسق باقتدار المشاورات غير الرسمية خلال هذه الدورة بشأن مشاريع قرارات مقدمة في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال، أن يقوم بتنسيق المشاورات بشأن مشروع قرار سيقدم إلى الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة إلى طاجيكستان.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار سيعلن عنها في "اليومية".

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.